

وعلى القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن فرض وسم تصدير على الأسلحة؛  
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن إعفاء الأسلحة  
المصدر من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي من رسوم الصادر؛  
وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن استمرار العمل بالتعريفة  
الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها في الإقليم المصري حتى ٦ أكتوبر  
سنة ١٩٦٠؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن إعفاء الأسلحة المصدر من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي من رسوم الصادر النص التالي:

”ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ (١٥ مايو سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام قانون نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين  
المعدلة له؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ بـ“النهاية  
شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والتفصلي؛

وبناءً على ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي:

مادة ١ - تضاف إلى آنف البند (١) من المادة ١٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ المشار إليه فقراتان جديدان بالنص الآتي:

”وتتجاوز إدارة موظفى الحكومة من يجيدون اللغات المختلفة إلى وزارة  
الخارجية للعمل كمترجمين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية لمدة تحدد  
بقرار يصدر من وزير الخارجية بعد الحصول على موافقة الوزير المختص.  
المعدلة له؛

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به في الإقليم  
الجنوبي ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ (١٥ مايو سنة ١٩٦٠)  
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن  
منع الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية  
والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منع الامتيازات  
المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز،  
وبناءً على ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي:

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨  
المشار إليه فقرة ثالثة تنص على الآتي:

”على أنه بالنسبة إلى موارد الثروة المائية ومناطق صيد الطيور التابعة  
لوزارة الخارجية يكون منع الامتيازات المتعلقة باستثمارها وتعديل شروطها  
بقرار من وزير الخارجية إذا لم تتجاوز مدة الامتياز خمس سنوات“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به من أول  
مارس سنة ١٩٦٠ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ (١٥ مايو سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٠

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن إعفاء  
الأسلحة المصدر من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي من رسوم الصادر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بشأن الرسوم الجمركية والقوانين  
المعدلة له؛